

## المحور التاسع: المضاربة في أسواق سوق البضائع

تلعب المضاربة دورًا مركزيًا في تكوين هيكلية أسواق السلع الحديثة. بينما يُنظر إليها أحيانًا بشكل سلبي (كمصدر لتقلبات الأسعار)، فإنها في نفس الوقت تزود السوق بالسيولة وتساهم في اكتشاف الأسعار وتمكين التحوّط. يسعى هذا البحث إلى توضيح طبيعة المضاربة، آلياتها، فوائدها، مخاطرها، وكيفية ضبطها تنظيميًا، اعتمادًا على الأدبيات المتخصصة وتقارير مؤسسات مرموقة.

### أولاً. نشأة وتطور المضاربة في أسواق السلع (لمحة تاريخية):

أقدم صور التداول المستند إلى عقود مستقبلية ظهرت في بورصة الأرز في دوجيما ( Dojima Rice Exchange ) في اليابان خلال القرن الثامن عشر، والتي تعتبر بمنحى تاريخي بداية لتنظيم تداول المستقبلات السلعية. من هناك تطورت أشكال التداول والبنى السوقية حتى برزت بورصات غربية كـ Chicago Board of Trade وما تلاها من تطوير لآليات المقاصة والتسوية.

في القرنين الحديين، توسّعت الوظائف والأدوات (عقود آجلة، خيارات، عقود مبادلة) وتحوّلت بورصات مثل CME إلى محاور دولية للتداول السلعي والمالي، مع انتشار دور المضاربين المؤسساتيين والصناديق. (راجع مصادر تاريخية متخصصة وكتب المشتقات).

### ثانياً. تعريف المضاربة في أسواق البضائع

**1. المعنى اللغوي للمضاربة:** المضاربة في اللغة العربية مأخوذة من الضرب في الأرض أي السعي والكسب، وتُستخدم أيضاً بمعنى المخاطرة و التعامل بقصد الربح، وهي قريبة من معنى المغامرة في البيع والشراء.

**2. المعنى الاصطلاحي (الاقتصادي والمالي):** هي شراء أو بيع أصول مالية أو سلع بهدف تحقيق ربح من تغيرات الأسعار خلال فترة قصيرة، دون نية الاحتفاظ بالأصل على المدى الطويل أو الاستفادة منه إنتاجياً.

تركّز المضاربة على توقعات الحركة المستقبلية للأسعار، وغالبًا ما تعتمد على التحليل الفني، الأخبار، وتدفقات السوق.

ويعرفها صندوق النقد الدولي (IMF) على أنها: "تداول الأصول المالية بهدف الاستفادة من تقلبات الأسعار قصيرة الأجل، بحيث لا يكون للمضاربين هدف إنتاجي وإنما يسعون لتحقيق أرباح ناتجة عن الاختلافات السعرية".

كما تعرفها منظمة IOSCO (المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية) على أنها: "نشاط يعتمد على توقعات المشاركين لتحركات الأسعار، ويزيد من سيولة الأسواق لكنه قد يرفع مستوى التقلبات عندما يكون مفرطاً".

أما تعريف بورصة شيكاغو التجارية (CME) فالمضاربة هي: "فتح مراكز مالية في العقود الآجلة أو الخيارات دون نية الاستلام أو التسليم، بهدف تحقيق الربح من تحركات الأسعار".

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للمضاربة في بورصة البضائع كما يلي:

**المضاربة في بورصة البضائع:** "تعني شراء أو بيع عقود مستقبلية أو أصول مرتبطة بالسلع بقصد تحقيق ربح من تفاوت الأسعار (الارتفاع أو الانخفاض) بدلاً من الرغبة في الحصول على السلعة الفعلية لاستخدامها أو تسليمها. المضاربون لا يسعون دائماً للتسليم المادي؛ هدفهم الأساسي هو الاستفادة من تحركات السعر عبر شراء (Long) أو بيع (Short) مراكز مالية. هذا التعريف يتوافق مع التعاريف المعتمدة في مراجع المشتقات المالية وبورصات العقود الآجلة".

### ثالثاً: خصائص المضاربة

المضاربة في بورصة البضائع تقوم على التداول بهدف تحقيق الربح من تحركات أسعار السلع المستقبلية، وليس لامتلاكها الفعلي. تتميز باستخدام العقود الموحدة، الرافعة المالية، تقلب الأسعار العالي، وتوفير السيولة اللازمة للأسواق. لذلك من خصائص المضاربة في بورصة البضائع نجد ما يلي:

**1. هدف المضارب الربح من تغيير السعر وليس التملك الفعلي:** المضارب لا يهدف إلى شراء السلعة فعلياً أو استخدامها (كالنפט أو القمح أو المعدن)، بل يشتري "عقداً مستقبلياً" يتوقع أن يرتفع (أو ينخفض) سعر السلعة، ومن ثم يبيع العقد قبل التسليم أو قبل انتهاء العقد. فالمضاربة هي مراهنة على حركة السعر (صعوداً أو هبوطاً) لا على القيمة الحقيقية للاستهلاك.

**2. العقود موحدة (Standardized contracts):** العقود المستقبلية في أسواق السلع تأتي بشروط موحدة: كمية محددة من السلعة، تاريخ الاستحقاق، مواصفات السلعة. هذا التوحيد يسهل تداولها على نطاق واسع، ويجعل السوق أكثر تنظيماً. هذا يعني أن المضاربين يمكنهم الدخول والخروج بسهولة من مراكزهم دون الحاجة لتفاهات خاصة بين طرفين (كما في العقود "OTC").

**3. استخدام الرافعة المالية (Leverage / Margin Trading):** المضاربة على العقود الآجلة غالباً تتطلب فقط "هامش ضمان (Margin)" صغير مقارنةً بالقيمة الكاملة للعقد. هذا يتيح للمضارب أن يسيطر على حجم كبير من السلعة برأس مال صغير. نتيجة لذلك، يمكن تحقيق أرباح كبيرة إذا تحرك السعر بالطريقة المتوقعة — ولكن بنفس الوقت المخاطر كبيرة، لأن خسارة صغيرة في السعر قد تُضخم بفعل الرافعة.

**4. تقلب أسعار السلع (High Volatility):** أسعار السلع تتأثر بعوامل متعددة: تقلبات العرض والطلب، الطقس، المواسم الزراعية أو الطبيعية، السياسات الدولية، الأحداث الجيوسياسية، الكوارث، تغيير في أسعار الطاقة أو النقل، وتقلبات العملات. وهذا يجعل السوق عرضة لحركات سريعة وكبيرة — وهو ما يجذب المضاربين الباحثين عن ربح سريع، لكنه يزيد أيضاً من احتمالية خسائر كبيرة.

**5. سيولة عالية (Liquidity) — لكن متفاوتة حسب السلعة/عقد:** أسواق السلع الشائعة (نפט، ذهب، معادن، سلع زراعية شعبية...) عادة ما تكون ذات سيولة جيدة، بفضل حضور عدد كبير من المتداولين: منتجين، مستهلكين، مضاربين، مؤسسات مالية. هذا يسهل الدخول والخروج من المراكز دون صعوبة كبيرة. لكن بعض العقود "ثانوية" أو سلع نادرة أو بعيدة من السيولة قد تعاني من انزلاق سعري (slippage) أو صعوبة في التنفيذ عند مراكز كبيرة.

**6. الهامش بين السعر الفوري والعقد (Contango/Backwardation / Futures curve effects):** المضاربة أحياناً تعتمد على الفارق بين سعر العقد الآجل وسعر السلعة الفورية (spot). هذا الفارق يمكن أن يوفر فرصة ربح إضافية عبر ما يُعرف بـ "roll yield" عند ترحيل العقود (عند انتهاء عقد وفتح عقد جديد). وهذا يعني أن المضارب لا يراهن فقط على حركة السعر، بل على هيكلية السوق الزمنية أيضاً.

**7. دور المضاربين كمقدمي سيولة (Liquidity & Market Depth Providers):** المضاربون يضيفون عدداً كبيراً من الأوامر (شراء وبيع) في السوق، ما يقلل الفوارق بين سعر العرض والطلب (Bid-Ask)

(spread)، ويجعل السوق أكثر كفاءة. هذا يسمح للمنتجين والمستهلكين (hedgers) باستخدام العقود للتحوط من تقلبات السعر بسهولة، لأن هناك دائماً طرف يقبل الصفقة.

8. نقل المخاطر من المنتج/المستهلك إلى المضارب (Risk Transfer): أحد الوظائف الأساسية لأسواق العقود الآجلة هو تمكين المنتجين والمستهلكين من "تثبيت السعر" (hedging) لتجنب الخسائر الناجمة عن تقلبات السوق. المضاربون — رغم أنهم يسعون للربح — هم من «يتحملون المخاطر» عوضاً عن المنتجين. هذا التوزيع للمخاطر — من «المعرضين الحقيقيين» (المنتجين/المستهلكين) إلى «مستثمرين/مضاربين» — هو جزء من الدور الاقتصادي الاجتماعي لأسواق السلع.

9. إمكانية تحقيق أرباح كبيرة — وخسائر كبيرة (High Risk / High Reward): بفضل الرافعة، المضارب قد يحقق مكاسب كبيرة إذا تحرك السعر كما توقع. لكن إذا تحرك السعر عكس توقعاته، الخسائر يمكن أن تكون كبيرة جداً، تفوق رأس المال المودع. وهذا يجعل المضاربة نشاطاً لـ "متعاطي مخاطرة" — تحتاج مهارة، خبرة، وتحليل جيد، وليس للمبتدئين العشوائيين.

10. تأثير الأحداث والعوامل الخارجية على الأسعار: بسبب الحساسية الكبيرة للتغيرات في العرض/الطلب، الأحداث مثل الكوارث الطبيعية، الحروب، التغيرات المناخية، سياسات الطاقة، تغيّرات في الإنتاج أو الحصاد، كلها تؤثر بسرعة على الأسعار. هذا يعطي للمضاربين فرصاً — لكن يجعل السوق عرضة لتقلبات مفاجئة. لذلك المضاربة في السلع غالباً تكون مرتبطة بتحليل أساسي (أساسيات العرض والطلب) وكذلك تحليل خارجي (سياسي، بيئي، اقتصادي).

11. التأثير المحتمل على أسعار السلع الحقيقية عند الإفراط في المضاربة: بعض النقد على المضاربة يشير إلى أنها قد تسبب "تشوهاً" في أسعار السلع الأساسية — خصوصاً إذا كان جزء كبير من الطلب على العقود من مضاربين وليس من مستهلكين حقيقيين. هذا قد يؤدي إلى فقاعات أسعار مؤقتة. هذا الأمر يثير جدلاً أخلاقياً / اجتماعياً عندما تكون السلعة أساسية — مثل الغذاء أو الطاقة — لأن تضخم السعر يؤثر على المستهلك النهائي.

12. الحاجة لإدارة مخاطر صارمة ومعرفة تقنية: المضاربة لا تناسب من يفتقر إلى فهم جيد للسوق أو أدوات إدارة مخاطر: يجب استخدام استراتيجيات وقف خسارة (stop-loss)، حدود للحجم (position

(sizing)، تنويع (diversification)، متابعة الأخبار والتقارير الاقتصادية. أيضًا يجب الحذر من الرافعة المالية العالية، خصوصًا إذا كانت السوق متقلبة أو السيولة منخفضة.

#### رابعًا. عمل المضاربة تقنيًا في بورصة البضائع:

تعمل المضاربة تقنيًا في بورصة البضائع من خلال تداول عقود موحدة للسلع يتم تنفيذها عبر منصات منظمة تستخدم أوامر بيع وشراء فورية تُطابق إلكترونيًا بين المتعاملين. ويستفيد المضاربون من تحركات الأسعار باستخدام الرافعة المالية والهامش، دون الحاجة لامتلاك السلع فعليًا، بهدف تحقيق أرباح سريعة من فروقات الأسعار.

**1. فتح المراكز (Long/Short):** المضارب يشتري عقدًا آجلًا إذا توقع ارتفاع السعر، أو يبيع عقدًا إذا توقع هبوطه. عادة يتم التداول عبر وسيط مرخص داخل البورصة أو عبر منصة إلكترونية.

**2. بنية الرأس المال والهامش (الرافعة المالية):** عقود المستقبل عادة تتطلب "هامشًا أوليًا" وهامش صيانة؛ أي أن المضارب لا يضع القيمة الكاملة للعقد بل هامشًا صغيرًا، ما يمنحه رافعة مالية كبيرة—ميزة تضاعف الأرباح لكنها تضاعف الخسائر أيضًا.

**3. التسوية اليومية (Mark-to-Market) وغرفة المقاصة:** البورصات تنفذ عملية "التسوية اليومية" (mark-to-market): تحسب أرباح وخسائر كل يوم وتُعدّل حسابات الهامش. "غرف المقاصة" تعمل كطرف مقابل مركزي تقلل مخاطر عدم الالتزام وتضبط متطلبات الضمان.

**4. خروج المراكز أو التسليم الفعلي:** معظم المضاربين يغلقون مراكزهم قبل تاريخ الاستحقاق عن طريق إجراء معاملة عكسية. التسليم المادي يحدث في نسبة صغيرة من العقود ويُستخدم بالأساس من قبل المشاركين التجاريين (منتجون أو مستهلكون فعليون).

#### خامسًا. أهمية المضاربة (الفوائد الاقتصادية):

توفّر المضاربة فوائد مهمة للأسواق، إذ تعزز السيولة وتسهّل تنفيذ الصفقات بسرعة وكفاءة. كما تسهم في تحسين عملية اكتشاف الأسعار من خلال استجابة المتعاملين للمعلومات والتوقعات، مما يجعل السوق أكثر شفافية وفعالية.

1. اكتشاف الأسعار (**Price discovery**): المضاربون يساهمون في دمج المعلومات المتاحة في الأسعار المستقبلية، ما يساعد المتعاملين الحقيقيين على اتخاذ قرارات تسعير أفضل.
2. السيولة (**Liquidity**): وجود مضاربين يزيد من سهولة الدخول والخروج من المراكز، ويقلل فروق العطاء والطلب.
3. تمكين التحوط (**Hedging**): المضاربة من جهة أخرى تتيح للأطراف التجارية (منتجون، مستوردون) إيجاد مقابل لمخاطر أسعارهم.

### سادسا. مخاطر المضاربة وتأثيرها على الأسواق:

تنطوي المضاربة على مخاطر متعددة قد تؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار، خاصة عندما تكون مدفوعة بتدفقات رأسمالية كبيرة أو مضاربات قصيرة الأجل. كما يمكن أن تتسبب في انفصال الأسعار المالية عن القيم الفعلية للسلع، مما يخلق ضبابية في قرارات المنتجين والمستهلكين. وفي حالات معينة قد يؤدي الإفراط في المضاربة إلى اضطرابات في الأسواق الحساسة مثل الغذاء والطاقة، مع تأثيرات تمتد إلى الاقتصاد الحقيقي.

#### 1. مخاطر قصيرة المدى: تقلبات الأسعار

دخول ساعات مضاربة كبيرة قد يزيد التقلبات قصيرة الأمد في بعض الحالات، خصوصا إذا ترافق مع نشاط صناديق مؤشرات السلع أو مراكز مالية ضخمة. هناك أدلة ونقاشات منهجية حول درجة مساهمة المضاربة في تقلب الأسعار؛ بعض تقارير تشير إلى أن تأثيرها قد يكون محدودا مقارنة للعوامل الأساسية (أساسيات العرض/الطلب)، بينما تحذر دراسات أخرى من آثارها في ظروف السيولة الضعيفة.

#### 2. مخاطر التلاعب وسوء السلوك

المضاربة الشرسة أو المنسقة قد تتحوّل إلى تلاعب في السوق—مثل حديث أوردته السلطات: قضية فرضت فيها غرامات على شركة طاقة بسبب محاولات للتأثير على أسعار عقود البنزين المستقبلية. مثل هذه الحالات تُظهر أن نشاطات غير مشروعة يمكن أن تؤثر على سلامة الأسعار والثقة في السوق.

#### 3. مخاطر النظام المالي والرافعة:

الرافعة المالية تعني أن صدمات سعرية حادة قد تؤدي إلى مطالبات هامش واسعة، وعمليات تسليم هادئة متبوعة بتصفية مراكز سريعة قد تسبب نقلاً سريعاً للمخاطر عبر النظام المالي. تقارير من مؤسسات دولية تناولت دور صانعي السوق والرافعة في تكوين مخاطر منهجية.

### سابعاً. أنواع المضاربين ومنافعهم للسوق:

أنواع المضاربة في الأسواق المالية تشمل عدة أوجه منها المضاربون القصصيون، والطويلون، الفرديون والمؤسسيون و المضاربة على الأخبار، المؤشرات، السلع، والطاقة، ويشارك فيها مضاربون أفراد ومؤسسيون يسعون لتحقيق أرباح من تحركات الأسعار وتوفير السيولة للأسواق.

**1. المضاربون القصصيون (Short traders / Short positions):** هم من يبيعون أصلاً مالياً لا يملكونه حالياً (أو عبر عقد آجل)، توقعاً بأن سعره سينخفض. وهدفهم هو إعادة شراء الأصل لاحقاً بسعر أقل لتحقيق الربح. مثل بيع سهم بسعر 100 دولار ثم شراؤه لاحقاً عند 90 دولار.

**2. المضاربون الطويلون (Long traders / Long positions):** هم من يشترون أصلاً مالياً (سهم، سلعة، عملة...) توقعاً بأن سعره سيرتفع، لتحقيق الربح من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع لاحقاً. مثل شراء نפט بسعر 80 دولار على أمل بيعه عند 90 دولار.

**3. المضاربون الفرديون (Retail traders):** هم المتداولون من الأفراد، عادة عبر حسابات شخصية في البنوك أو شركات الوساطة. وتتميز برأس مال أصغر، سيولة محدودة، يعتمدون على تحليلاتهم أو استراتيجيات جاهزة.

**4. المضاربون المؤسسيون (Institutional traders):** وهم صناديق تحوط (Hedge funds)، صناديق مؤشرات، بنوك استثمار، شركات إدارة أصول. من مميزاتهم امتلاك رأس مال ضخم، قدرة على تنفيذ صفقات كبيرة، تأثير واضح على السوق، أدوات تداول متقدمة.

### ودورهم في تقديم السيولة للسوق من خلال:

- القدرة على شراء وبيع الأصول بسهولة دون تحريك السعر كثيراً.

- وجود مضاربين طويلين وقصيرين، فرديين ومؤسسيين، يضمن دائماً وجود مشترٍ وبائع.

- كلما زاد عدد المضاربين، زادت سرعة تنفيذ الصفقات وانخفضت فروقات الأسعار (Bid-Ask spread).

وبهذا الشكل، يمكن للسوق أن يعمل بكفاءة أكبر وتكون الأسعار أكثر واقعية.

**5. المضاربون التمويليون (Proprietary traders) وصناديق التحوط:** يضيفون عمقاً في سوق العقود الآجلة. و هم متداولون أو فرق تداول داخل البنوك أو شركات الوساطة، يستخدمون رأس المال الخاص للشركة للتداول لصالح الشركة نفسها وليس لصالح العملاء. و هدفهم هو تحقيق أرباح مباشرة للشركة عبر استغلال تحركات السوق. و يستخدمون رأس مال كبير مقارنة بالمتداول الفردي. و غالباً لديهم استراتيجيات عالية التقنية كخوارزميات تداول، تحليل فني، واستشراف الأسعار. و يركزون على جني الأرباح القصيرة والمتوسطة الأجل، وقد يدخلون مراكز طويلة الأجل أحياناً. ودورهم في سوق العقود الآجلة هو **تعزيز السيولة:** سهولة شراء وبيع العقود الكبيرة دون تأثير كبير على السعر. و **يوسعون العمق:** وجود مستويات عديدة من الأوامر على الأسعار المختلفة. و **يساهمون في كفاءة الأسعار** تقلل فروقات Bid-Ask، تعكس توقعات السوق بشكل أفضل. كما **يساهمون في استقرار السوق نسبياً:** خاصة عند تقلب الأسعار أو الأخبار المفاجئة.

**6. التجاريون/التحوطيون (Commercials / Hedgers):** هم شركات ومؤسسات غير مالية، تعمل أساساً في التجارة أو الصناعة أو الإنتاج، مثل: - شركات النفط، - شركات القمح والغذاء، - شركات الطيران، - البنوك التجارية، - الشركات التي تستورد وتصدر، وهدفهم الأساسي ليس تحقيق الربح من المضاربة، بل حماية أعمالهم من تقلب الأسعار. وهم ليسوا مضاربين بالمعنى الصافي لكن وجودهم يخلق حاجة للمضاربين. وهدفهم التحوط من تقلب الأسعار ولا يهدفون إلى الربح المتداول لأنهم يستخدمون الأسواق المالية للحماية (Hedging) من مخاطر تغيير الأسعار.

**7. مقدمو السيولة / صانعو السوق (Market makers / Liquidity providers):** هم مؤسسات أو شركات أو بنوك أو حتى أفراد محترفين يلعبون دوراً أساسياً في الأسواق المالية، وخاصة أسواق العملات والأسهم والعقود مقابل الفروقات الخاصة بعقود المشتقات أو العملات أو السلع، و صانع السوق هو طرف يلتزم دائماً بتوفير أسعار شراء (Bid) و أسعار بيع (Ask) لأصل معين، أي أنه يوفر السيولة في السوق. بمعنى آخر، عندما لا تجد من يشتري منك أو من يبيع لك، فإن صانع السوق يتدخل ليضمن أن السوق لا

يتوقف. و لأنه يضخ سيولة في السوق باستمرار من خلال: شراء الأصل عندما يريد المتداولون البيع. وبيع الأصل عندما يريد المتداولون الشراء. وبذلك يمنع السوق من الجمود أو الانهيار بسبب نقص المتداولين.

ومثال على ذلك متداول يريد شراء 1000 برميل نفط الآن. و السوق لا يوجد فيه مشتري مباشر. إذا " Market Maker" يبيع له فوراً من مخزونه، ويعرض سعراً للبيع والشراء مستمراً، مستفيداً من الفرق بين السعرين (Spread).

**8. المضاربة الاتجاهية (Trend following / Momentum trading):** الاعتماد على مؤشرات فنية أو أنماط سعرية للدخول مع اتجاه واضح (صعودي أو هبوطي) والخروج عند انعكاسه. أما مدتها قد تكون قصيرة إلى متوسط (ساعات-أسابيع). أما الفاعلون فيها هم متداولون آليون، صناديق مُدارة، متداولو عقود آجلة. أما مخاطرها قد تؤدي إلى تضخم التقلب عند وجود سيولة منخفضة؛ لكنها تضيف سيولة عندما تتبعها كميات كبيرة من المتداولين.

**9. المضاربة التحكيمية (Arbitrageurs):** أهميتها هي استغلال فروق سعرية بين أسواق متقاربة (مثلاً: فرق سعر بين سوق فوري وسوق آجل، أو بين بورصتين). مدتها قصيرة جداً (ثوانٍ-ساعات)، وأهم الفاعلون هم بنوك استثمار، متداولو التحكيم، وأثرها هو تقليل عدم كفاءة السعر وتُحدّ من فروق الأسعار بين الأسواق، وتُحسن التكامل بين الأسواق.

**10. مضاربة المؤشرات وصناديق المؤشرات (Index/speculative funds & Index investing):** هو شراء عقود آجلة أو وحدات مرتبطة بمؤشرات سلع (commodity indices) بدلاً من شراء السلع نفسها. والفاعلون فيها هم صناديق مؤشرات، صناديق تقليدية، مستثمرون مؤسسيون.

**11. مضاربة المراكز الكبيرة (Position trading / Large position speculation):** هي المضاربات التي تفتح مراكز كبيرة نسبياً والاحتفاظ بها لفترة أطول على أساس آراء أساسية أو توقعات كبرى (أسابيع-أشهر). والفاعلون فيها هم صناديق رؤوس الأموال، مؤسسات تجارية كبرى. ومن مخاطرها هو تركّز المخاطر وحساسية السوق لهجمات تنظيمية أو مطالبات هامش عند تقلبات كبيرة.

## 12. مضاربة المدى القصير جداً / التداول عالي التردد ( HFT / High-frequency trading )

(trading): وتعتمد على تنفيذ أوامر كثيرة جداً بسرعة عالية لاستغلال فروق زمنية/سعرية صغيرة جداً. وأهم الفاعلون فيها هم شركات HFT، بنوك استثمارية. وتوفر سيولة قصيرة الأجل لكن قد تزيد من الانهيارات اللحظية في ظروف الضغط، وتستدعي رقابة تقنية متقدمة.

## 13. مضاربة الأخبار والأحداث (Event-driven / News trading):

التداول استناداً لصدور بيانات اقتصادية أو أخبار إمداد/طلب (مثلاً: تقرير المخزون، كارثة طبيعية، قرار سياسي). وتؤدي إلى تحركات سعرية حادة وقابلة للامتداد عند صدمة المعلومات. وهي إستراتيجية تداول تعتمد على استغلال تحركات الأسعار السريعة والكبرى التي تتولد مباشرة عن صدور أخبار أو بيانات اقتصادية أو أحداث واقعية تؤثر على العرض أو الطلب على أصل مالي. تشمل الأمثلة: تقارير المخزون والبطالة، قرارات سعر الفائدة، بيانات التضخم، نتائج أرباح الشركات، كوارث طبيعية، تغييرات تنظيمية أو سياسية، وبيانات سلاسل التوريد.

ومن أنواع الأخبار والأحداث المستخدمة:

### 1.13 أحداث مجدولة (Scheduled events):

تقارير اقتصادية معلن عنها مسبقاً (مثلاً: تقرير التوظيف، إعلان أسعار الفائدة، تقارير الأرباح الفصلية). تكون متوقعة بالوقت لكن نتائجها مفاجئة.

### 2.13 أحداث غير مجدولة (Unscheduled shocks):

كوارث، حوادث، إقالات مفاجئة، تصريحات رئاسية أو توافقات تجارية طارئة. تأثيرها عادة أسرع وأقوى في البداية.

و استراتيجيات نموذجية لمضاربة الأخبار تتمثل في:

– التداول الفوري عند صدور الخبر (Immediate reaction): فتح مركز وفق الإشارة الأولى

(مواجهة السعر الأولي).

– التداول الارتدادي (Fade the move): المراهنه على ارتداد السعر بعد «المبالغة المبدئية» في حركة

السوق.

– التداول المتأخر (Post-news trend following): انتظار تكوّن اتجاه واضح بعد عدة

دقائق/ساعات ثم الدخول.

## و مصادر المعلومات والتجهيز قد تكون من:

- مصادر رسمية: مكاتب الإحصاء، البنوك المركزية، تقارير الشركات.
- قنوات إخبارية سريعة: وكالات الأنباء، منصات التدفق الحي (Reuters, Bloomberg)، حسابات رسمية على وسائل التواصل.
- خدمات إخطارات وأدوات تقنية: تقويمات اقتصادية (APIs, RSS, economic calendars) للبيانات الفورية.
- نماذج توقعات: تحليل التوقعات السوقية لقياس «مستوى المفاجأة» (actual vs expected).

## 14. أنواع المضاربات المتخصصة في سوق البضائع (السلع):

سوق السلع له خصوصيات (تخزين، مواسم إنتاج، تكاليف حمل) فتنشأ أشكال مضاربة خاصة:

1.14. مضاربة مخزونات (**Inventory / Storage arbitrage**): المتعاملون يستفيدون من تغيير تكلفة التخزين والتمويل: يشترون الآن لتخزين السلعة وبيعها لاحقاً عند أسعار أعلى إذا كانت تكلفة التخزين مُبررة.

2.14. مضاربة النقل والفرق الجغرافي (**Spatial arbitrage**): استغلال فروق الأسعار بين أسواق جغرافية مختلفة مع تكاليف نقل ومعاملات.

3.14. مضاربة موسم/زراعية (**Seasonal speculation**): استغلال توقعات محصول أو موسم مؤثر—شائعة في الحبوب والفواكه.

4.14. مضاربة المؤشرات السلعية (**Commodity index speculation**): شراء عقود متسلسلة وفق وزن مؤشر—تؤثر على سيولة عقود الاستحقاقات القريبة والبعيدة. وتعني دخول المستثمرين في أسواق السلع (مثل النفط، الذهب، القمح...) عبر الاستثمار في مؤشرات سلع وليس عبر شراء السلعة نفسها أو عقود محددة بشكل منفرد. وهي نوع من المضاربة التي يقوم فيها المستثمر أو الصندوق ب شراء عقود آجلة

للسلع وفق الأوزان المحددة داخل "مؤشر سلعي" معين. وهذه المؤشرات تحتوي على مجموعة سلع بأوزان مختلفة (نسبة النفط - نسبة الغاز - نسبة الحبوب...).

#### 5.14. مضاربة الطاقة والتكرير (Crack spread/Refinery spreads speculation):

تداول فروق التسعير بين النفط الخام ومنتجاته (بنزين/ديزل) مثلاً—شائعة لدى متعاملين صناعيين ومضاربيين متخصصين. وهي نوع من المضاربة يتم فيها التداول على الفارق سعري بين "النفط الخام" من جهة، وبين "المنتجات البترولية المكررة" (مثل البنزين والديزل) من جهة أخرى. وهي التداول على الربح أو الخسارة الناتجة عن الفرق بين سعر برميل النفط الخام وسعر المنتجات المكررة التي يتم استخراجها منه. حيث يقوم المضارب يفتح مراكز متعاكسة: الأول هو شراء منتجات مكررة (Gasoline, Diesel futures)، والثاني هو بيع نفط خام (Crude oil futures) أو العكس، حسب توقعه والهدف هو تحقيق الربح من تغيّر الفارق بينهما. و يقوم المتداولون بهذا النوع من المضاربة لأن هوامش التكرير تتقلب بحسب: - موسم السفر (طلب أعلى على البنزين)، - الشتاء (طلب أعلى على الديزل وزيوت التدفئة)، - الإضرابات أو الأعطال في المصافي، - مشاكل الإمداد بالنفط الخام، - الحروب والأزمات الجيوسياسية.

#### ثامنا. التنظيم والرقابة (آليات الحد من التعسف):

الجهات الرقابية الوطنية (مثل CFTC في الولايات المتحدة) والمنظمات الدولية (IOSCO) وضعت أطراً لمراقبة التداول، كشف المصالح الكبيرة، وتنظيم ممارسات السوق لمنع التلاعب أو الإضرار بالسوق. البورصات نفسها تطبق أنظمة مراقبة (market surveillance) لتحديد الأنماط المشبوهة وإجراءات الهامش. الجرائم والمخالفات قد تفضي إلى غرامات كبيرة كما في قضايا سابقة.

#### 1. الهيئات التنظيمية ودورها في تنظيم المضاربة والحد من مخاطر الأسواق المالية:

تشكل المضاربة عنصراً جوهرياً في ديناميكية الأسواق المالية وأسواق البضائع، لأنها تساهم في توفير السيولة وتسريع اكتشاف الأسعار. إلا أن المضاربة غير المنضبطة قد تؤدي إلى تقلبات مفرطة، وارتفاعات غير مبررة للأسعار، مما ينعكس سلباً على الاستقرار المالي والأمن الاقتصادي والغذائي. وهنا يبرز دور الهيئات التنظيمية كجهات رسمية هدفها ضمان كفاءة السوق ومنع المخاطر النظامية وحماية المستثمرين عبر مجموعة من القوانين والإجراءات.

## 1.1. طبيعة الهيئات التنظيمية في الأسواق المالية والبضائع:

الهيئات التنظيمية هي مؤسسات حكومية أو شبه حكومية تُكَلَّف بالإشراف على الأسواق، وتطبيق القوانين المالية، وتنظيم عمليات التداول، ورقابة الوسطاء، وضبط المضاربة. وتتميز عادةً بالخصائص التالية:

- أ. استقلالية القرار: تتمتع بصلاحيات واسعة تسمح لها بالتدخل السريع لحماية السوق.
- ب. السلطة الرقابية: تستطيع فرض العقوبات، تحقيقات ميدانية، جمع بيانات سرية، وإلغاء تراخيص.
- ج. الإشراف على البنية التحتية للسوق: تشرف على البورصات، غرف المقاصة، شركات السمسرة، وشركات التداول الإلكتروني.
- د. التنسيق الدولي: تنسيق الجهود مع الهيئات في دول أخرى لمنع التلاعب عبر الحدود.

2.1. أهداف الهيئات التنظيمية في سياق المضاربة: الهيئات التنظيمية لا تهدف إلى منع المضاربة، لأنها جزء من عمل السوق، بل تسعى إلى ضبطها وتوجيهها لضمان:

- حماية المستثمرين من الخسائر المفرطة: من خلال وضع قواعد تحدّ من استخدام الرافعة المالية المفرطة.
- الحفاظ على استقرار الأسعار: عبر منع المضاربة المفرطة التي تقود إلى "فقااعات سعرية".
- منع التلاعب بالسوق: كإدخال أوامر وهمية، رفع الأسعار اصطناعياً، أو السيطرة على سلعة معينة.
- تقليل المخاطر النظامية: أي منع انهيار سوق يؤدي إلى انهيار قطاعات مالية أخرى.
- زيادة الشفافية والمصدقية في الأسواق:

2. أدوات الهيئات التنظيمية في تنظيم المضاربة:

1.2. حدود المراكز (Position Limits): تحدد الهيئات الحد الأقصى للعقود التي يمكن لمضارب واحد امتلاكها.

الهدف هو منع: - سيطرة فرد أو مؤسسة على سلعة معينة، - خلق ضغط غير طبيعي على الأسعار، - "تضخم مصطنع"، - نتيجة المضاربة المفرطة.

حدود المراكز من أهم وسائل خفض المخاطر.

## 2.2. متطلبات الهامش ورفع الضمانات (Margins): الهامش هو المبلغ الذي يجب إيداعه لفتح صفقة.

ترفع الهيئات: - الهامش الأولي لفتح الصفقة، - هامش الصيانة خلال التقلبات، - هامش المخاطر على الصفقات الكبيرة.

ورفع الهامش يؤدي إلى: - تقليل الرافعة المالية، - الحد من المضاربة المفرطة، - إجبار المتداولين على امتلاك سيولة كافية، - حماية الوسطاء وغرف المقاصة من الإفلاس.

## 3.2. مراقبة التداول في الزمن الحقيقي (Real-Time Surveillance): تستخدم الهيئات أنظمة

إلكترونية متقدمة لرصد: - أوامر البيع والشراء، - الأنماط غير الطبيعية، - تداولات كبار المتعاملين، - تحركات الأسعار غير المبررة، - الأنشطة الاحتمالية مثل "السبوفينغ". هذا يتيح التدخل الفوري عند ظهور تهديدات للسوق.

## 4.2. تجريم التلاعب السعري (Anti-Manipulation Rules): تطبق الهيئات عقوبات صارمة

على: - نشر إشاعات للتأثير على الأسعار، - تقديم أوامر بيع أو شراء بدون نية تنفيذ، - خلق انطباع زائف عن حركة السوق، - السيطرة على العرض الفعلي للسلعة، - التحالفات السرية بين متداولين كبار.

والعقوبات تشمل: - غرامات مالية ضخمة، - حظر دائم من التداول، - سحب تراخيص الوسطاء، - متابعة قضائية وجنائية.

## 5.2. تنظيم الوسطاء والمنصات: تشرف الهيئات على: - تسجيل الوسطاء ومقدمي الخدمات، - مراقبة

التزامهم بالقواعد، - تفتيش دوري على نشاطاتهم، - إلزامهم بالإفصاح عن المخاطر للمتداولين، - تدريب الموظفين على قواعد السوق.

## 6.2. فرض الشفافية السعري (Market Transparency): تشمل الشفافية: - نشر الأسعار

لحظياً، - نشر بيانات حجم التداول، - الإفصاح عن مراكز كبار المتعاملين، - إلزام البورصات بحفظ بيانات التداول، - إعلان عقود التسليم ومستويات المخزون.

إذا الشفافية تقلل فرص التلاعب وتعطي صورة دقيقة للطلب والعرض.

## 7.2. الإشراف على غرف المقاصة: غرفة المقاصة هي خط الدفاع الرئيسي ضد المخاطر.

دور الهيئات يشمل: - مراقبة رأس المال، - ضمان قدرة الغرفة على تحمل صدمات السوق، - فرض اختبارات الضغط (Stress Tests)، - تحديد متطلبات الضمان بين الأطراف.

## 3. كيفية مساهمة الهيئة التنظيمية في تقليل المخاطر:

1.3. تقليل مخاطر السيولة: من خلال مراقبة الوسطاء ومنعهم من تقديم رافعة مالية مبالغ فيها.

2.3. تقليل مخاطر الأسعار: عبر حدود المراكز والهامش الإلزامي.

3.3. تقليل المخاطر النظامية: منع انهيار متداول كبير يمكن أن يهدد الوسطاء والبنوك.

4.3. تقليل مخاطر المعلومات غير المتماثلة: عبر الشفافية والإفصاح.

5.3. الحد من المضاربة الضارة: وترك "المضاربة المفيدة" التي تضيف كفاءة للسوق.

## 4. التحديات التي تواجه الهيئات التنظيمية:

1.4. المضاربة عبر الحدود: المتداول قد يعمل من دولة لا تخضع لنفس القوانين. الحل: التعاون الدولي + تبادل المعلومات.

2.4. تطور التكنولوجيا المالية: الذكاء الاصطناعي والخوارزميات تجعل كشف التلاعب أكثر صعوبة.

3.4. التوازن بين الرقابة وحرية السوق: التشدد المبالغ فيه يضرّ بسيولة السوق.

التساهل المبالغ فيه يزيد المخاطر.

4.4. غموض المسؤولية عند انهيار الأسواق: خاصة مع المنتجات المعقدة مثل المشتقات الهيكلية.

5. الهيئات التنظيمية الدولية وأدوارها للحد من مخاطر المضاربة الأسواق المالية الدولية:

تُعدّ الهيئات التنظيمية الدولية عنصراً أساسياً في ضمان استقرار الأسواق المالية العالمية، خصوصاً في ظل توسع المضاربة عبر البورصات العالمية، وتزايد الترابط بين الأسواق. فهذه الهيئات لا تشرف على سوق واحدة فقط، بل تضع معايير دولية مشتركة، وتنسق بين الدول لتقليل المخاطر النظامية التي قد تسببها المضاربة المفرطة.

**1.5. المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO):** هي أكبر هيئة دولية تجمع الجهات الرقابية المالية في العالم. تضم تقريباً كل سلطات الرقابة على الأوراق المالية في الدول، وتهدف إلى وضع معايير عالمية للتنظيم المالي.

#### دورها في تنظيم المضاربة:

- وضع مبادئ تنظيمية للأسواق المالية: تساعد على زيادة الشفافية وتقليل عمليات التلاعب.
  - تحديد قواعد التداول العادل: لمنع الممارسات الاحتمالية مثل التداول بناء على معلومات داخلية.
  - فرض متطلبات الإفصاح: عن مراكز المضاربة الكبيرة لمنع تركّز المخاطر.
  - تنظيم عمل الوسطاء: وتحديد معايير الملاءة المالية لحماية العملاء من المخاطر المفرطة.
  - تطوير معايير إدارة المخاطر: لشركات الوساطة، بما في ذلك قيود الرافعة المالية.
- أثرها في الحد من المخاطر: - تقلل احتمال حدوث أزمات بسبب المضاربة المفرطة. - تعزز تعاون الدول لتتبع التدفقات المالية المشبوهة. - ترفع مستوى الحماية للمستثمرين، خصوصاً الأفراد.

**2.5. لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS):** هي هيئة دولية تضع المعايير الخاصة بالمؤسسات المصرفية، خاصة فيما يتعلق بالملاءة المالية والمخاطر. وعلاقتها بالمضاربة: حيث البنوك تشارك في المضاربة عن طريق: - التداول في المشتقات، - التمويل المفرط للوسطاء، - استخدام الرافعة المالية. ودورها التنظيمي يتمثل في:

- تحديد معايير رأس المال التي يجب أن يحتفظ بها البنك عند المشاركة في التداول بالمشتقات.
- فرض اختبارات الضغط (Stress Tests) لضمان قدرة البنوك على تحمل تقلبات السوق الحادة.
- تقييد المراكز المفتوحة ذات المخاطر العالية داخل القطاع البنكي.
- وضع قواعد لإدارة مخاطر السوق والحد من الانكشاف على المضاربة.

و تحد من المخاطر من خلا التأكد أن البنوك لا تُعرض النظام المالي العالمي لمخاطر المضاربة المفرطة التي قد تسبب انهيارات مشابحة لعام 2008.

**3.5. منتدى الاستقرار المالي (FSB):** هيئة دولية تضم وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في الدول الكبرى، وتعمل على مراقبة المخاطر النظامية في العالم. ودوره في تنظيم المضاربة من خلال:

- مراقبة الأسواق عالية المضاربة مثل المشتقات والسلع والعملات.
- تحديد الممارسات التي تهدد الاستقرار العالمي وإصدار توصيات لمنعها.
- وضع قواعد للحد من المضاربة ذات الرافعة المالية العالية.
- مراقبة قطاع "الظل المصرفي" الذي يستخدم غالبًا في المضاربات غير المنظمة.

ودوره يتمثل في:

- تقليل انتقال المخاطر بين الدول.
- تعزيز قدرة الأسواق على امتصاص الصدمات.

**4.5. البنك المركزي الأوروبي (ECB) وصندوق النقد الدولي (IMF):** وعلاقتها بالمضاربة في الأسواق المالية:

- دور البنك المركزي الأوروبي: دوره يتمثل في:
  - مراقبة أسواق السندات والعملات والمشتقات في الاتحاد الأوروبي.
  - فرض سياسات نقدية تحد من المضاربة على أسعار الصرف أو السلع.
  - تقييم الاستقرار المالي في الدول الأعضاء.
- دور صندوق النقد الدولي:
  - مراقبة أسواق رأس المال العالمية.
  - إصدار تقارير دورية عن مخاطر المضاربة في الأسواق الدولية.
  - تقديم توصيات للدول حول كيفية بناء أطر تنظيمية قوية.
  - دعم الدول في بناء قدرات رقابية لمنع المضاربات الخطرة، خاصة في السلع الأساسية.

## 5.5. منظمة التجارة العالمية (WTO):

رغم أنها ليست هيئة مالية، إلا أنها تؤثر في المضاربة في أسواق السلع من خلال:

- وضع قواعد تجارة السلع،
- مراقبة قيود التصدير والاستيراد،
- تنظيم أسواق الغذاء والطاقة للحد من المضاربات التي ترفع الأسعار عالميًا.

## 6.5. وكالة الطاقة الدولية IEA ومنظمات السلع الدولية:

بعض السلع مثل النفط لها أسواق عالية المضاربة، فتقوم هذه الهيئات بـ:

- مراقبة مستويات الإنتاج والمخزون؛
- إصدار تقارير تمنع المضاربة على إشاعات العرض والطلب؛
- تعزيز شفافية الأسواق.

والأدوار مشتركة للهيئات الدولية في مكافحة مخاطر المضاربة هو:

- تعزيز الشفافية بفرض الإفصاح عن: - مراكز المضاربين الكبار، حجم التداول، - أسعار العقود الآجلة الفعلية.
- وضع حدود للرافعة المالية: بتقليل المضاربة الخطرة التي تعتمد على اقتراض أموال ضخمة.
- مراقبة التلاعب في الأسعار: خصوصًا في أسواق النفط والسلع الغذائية.
- حماية المستثمرين بفرض قواعد: - "اعرف عميلك"، - متطلبات الهامش، - قواعد التداول العادل
- منع الأزمات المالية: من خلال مراقبة الأسواق عبر دول متعددة، لأن المضاربة الكبيرة في بلد واحد قد تهز النظام المالي العالمي.

تاسعا. المقارنة بين المضاربة والاستثمار:

تختلف المضاربة عن الاستثمار في البورصة من حيث الهدف والزمن وطريقة إدارة المخاطر، إذ تركز المضاربة على تحقيق أرباح قصيرة الأجل من تحركات الأسعار، بينما يسعى الاستثمار إلى نمو رأس المال على المدى الطويل

واستقرار العوائد. كما تختلف استراتيجيات كل منهما في التحليل، استخدام الرافعة المالية، ودور المستثمرين في السوق. لذلك يمكن توضيح أهم الفروقات بين المضاربة والاستثمار كما يلي:

### 1. الهدف الزمني والمال:

- الاستثمار: يركّز على تراكم الثروة والسعي لعائد مستقر على المدى الطويل من خلال ملكية الأصول أو توزيعات الأرباح، وهذا ما توضحها تعريفات الاستثمار التقليدية.

- المضاربة: تهدف إلى جني أرباح سريعة من تحركات الأسعار (short-term price movements) ولا تعني بملكية الأصل لأغراض اقتصادية حقيقية.

### 2. الأفق الزمني:

- المستثمرون: يميلون الأصول لأشهر أو سنوات للاستفادة من نمو القيمة وتوزيعات الأرباح.

- المضاربون: يعملون بفترات أقصر بكثير ويعتمدون على توقيت السوق.

### 3. المنهجية: أساس التحليل

- الاستثمار: تحليل أساسي (Fundamental analysis) — دراسة القوائم المالية، نمو الإيرادات، تقييم الشركة.

- المضاربة: يعتمد أكثر على التوقع، التحليل الفني، الأحداث الإخبارية، وعمليات السوق الفورية.

### 4. مستوى المخاطرة وإدارة الرافعة:

- المستثمر: المعتاد يقلل المخاطر عبر التنوع وعدم استخدام رافعة كبيرة. هذان البعدان موضحان بوضوح في أدبيات التفريق بين الاستثمار والمضاربة.

- المضاربة: عادةً تستخدم رافعة أعلى (ما يكبر الأرباح ويكبر الخسائر).

### 5. الاعتماد على المعلومات والزمن الحقيقي:

- **المستثمر:** أقل حساسية للنبا اللحظي لأن قراره قائم على أسس مؤسسية وطويلة الأمد.

- **المضارب:** يعتمد على «قنوات إخبارية سريعة» وتقويمات اقتصادية وبيانات آنية لأن التأخير قد يفقده ميزة الربح

## 6. الدور في السوق والآثار الاقتصادية:

- **المستثمرون:** يساهمون في تمويل الشركات على المدى الطويل وتشجيع الاستثمارات الحقيقية.

- **المضاربون:** يوفرون سيولة ويعززون اكتشاف السعر لكن في حالات تدفق رأسمالي مفرط قد يرفعون التقلبات ويؤدّون إلى انحرافات سعرية مؤقتة أو فقاعات؛ هذا الجانب موثّق في دراسات حديثة حول أثر المضاربة على تقلبات الأسواق.

## 7. مقاييس الأداء:

- **أداء المستثمر:** يُقاس بمؤشرات زمنية طويلة (مثل متوسط النمو السنوي المركب CAGR، العائد المعدل حسب المخاطر). - **المضارب:** يقيس نجاحه بعدد الصفقات الراجعة وخلو محفظته من خسائر كبيرة ونسبة العائد على كل صفقة.

## 8. الجمهور النموذجي:

- **المستثمرون:** أفراد طويلو الأفق، صناديق تقاعد، مؤسسات استثمارية.

- **المضاربون:** متداولون يوميون، صناديق تحوّل، تجار مؤسسيون/Prop traders. هذا التمييز يظهر في الأدبيات المتخصصة.

## 9. الحكم الأخلاقي والاقتصادي والنقدي:

هناك جدل أكاديمي وتنفيذي حول متى تتحوّل المضاربة من وظيفة مفيدة (سيولة، اكتشاف سعر) إلى عامل مزعزع (فقاعات، تشويه أسعار سلع أساسية). الأبحاث الحديثة تناقش كلا الجانبين وتُظهر أن التأثير مرتبط بكثافة المضاربة والرافعة واختلال التوازن بين طلب المضاربين وطلب المستخدمين الحقيقيين.

**10. إرشادات عملية وإدارة مخاطر:**

- **للمستثمر:** تنويع، إعادة توازن دوري، التركيز على أساسيات الشركة والقياس على المدى الطويل.

- **للمضارب:** استخدام وقف الخسارة، إدارة حجم المركز، مراقبة السيولة والإنزلاق (slippage)، الاعتماد على بنية تنفيذ سريعة وموثوقة. نصائح كهذه مذكورة في أدلة الاستثمار والتداول.

**خاتمة:**

تُعدّ المضاربة في بورصة البضائع عنصراً جوهرياً في ديناميكية الأسواق العالمية، إذ تسهم في تعزيز السيولة وتحسين كفاءة اكتشاف الأسعار، مما يسمح للمنتجين والمستهلكين بإتمام عمليات التحوط بفعالية أكبر. كما تتيح دخول رؤوس أموال جديدة قادرة على دعم عمق السوق واستقراره النسبي في الظروف العادية. غير أنّ هذه الأهمية لا تخلو من تحديات، إذ يمكن لتدفقات المضاربة المفرطة أن تولّد تقلبات سعرية غير مبررة وتخلق ضغوطاً انفصالية بين الأسعار المالية والأساسيات الفعلية للبضائع. وفي حالات معيّنة قد تؤدي الرافعة المالية العالية إلى تضخيم الصدمات، ما ينعكس سلباً على المستهلكين والقطاعات الحساسة. كما تُثار مخاوف بشأن تأثير المضاربة على الأمن الغذائي وأسعار الطاقة حين ترتفع أسعار السلع الأساسية بشكل مصطنع. لذلك يبقى تحقيق التوازن بين دور المضاربين في توفير السيولة ومنع الإفراط الذي يهدّد استقرار السوق شرطاً أساسياً لفعالية بورصة البضائع على المدى الطويل.